المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

11 فبراير 2025

أسبوع الحزم الاجتماعية

ecss.com.eg

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. أحمد بيومي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
أسماء رفعت
بسنت جمال
آية حمدي
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه
دعاء عبد المنعم

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

4 تقديم

5 أبرز قضايا الأسبوع

14 معلومة مصورة

15 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

15 الحل يبدأ من الداخل: استغلال القدرات الوطنية لتعزيز مصادر النقد الأجنبي

25 مكافحة الفقر في مصر: بين التحسن والتحديات

32 الممرات الخضراء: إمكانات وتحديات خفض الانبعاثات الكربونية (التجربة المصرية)

تقديم

أهلاً بكم في عدد جديد من النشرة الاقتصادية الاسبوعية، محليًا، حزمة اجتماعية جديدة خلال شهر فبراير، كما تقلص عجز الميزان التجاري السلعي في مصر للعام الثالث على التوالي وعالميًا، لم تتوقف تهديدات ترامب برفع التعريفات الجمركية على الدول.

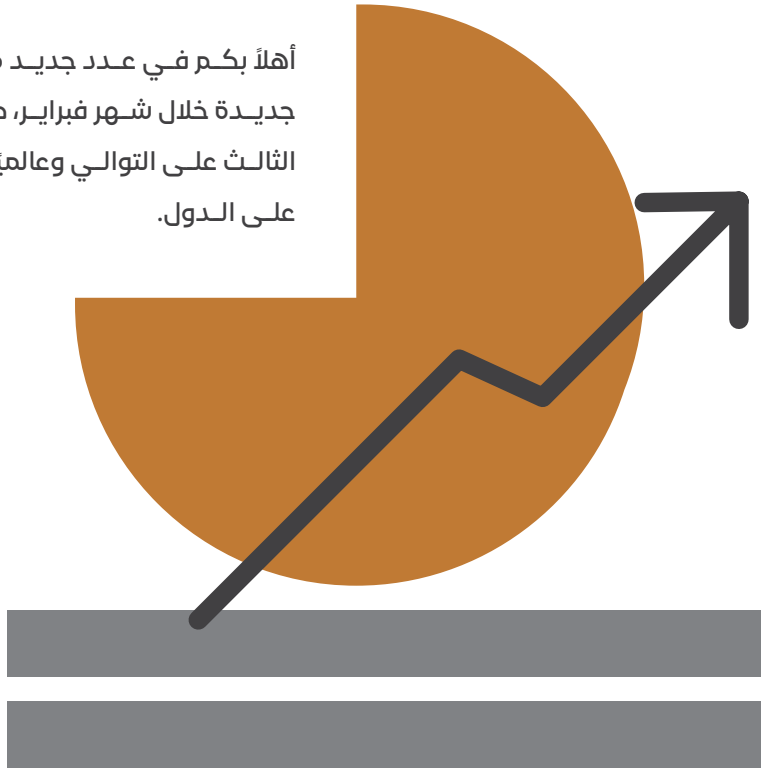

.. أبرز قضايا الأسبوع

محليًا

• سياسة مالية

زيادة نسبة الاستثمارات الخاصة إلى 63% من إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال الربع الأول من العام المالي الحالي

في لقائه مع مجلس إدارة مؤسسة «T20»، أكد وزير المالية، أحمد كجوك، على التزام الحكومة بتعزيز التواصل مع القطاع الخاص لتحفيز الإصلاح الاقتصادي والنمو. شدد كجوك على أهمية تمكين القطاع الخاص بسياسات تحفيزية للإنتاج والتصدير، والعمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة. وأضاف أن تكاليف التمويل ستنخفض تدريجيًا مع توقعات تراجع معدلات التضخم، مشيرًا إلى زيادة نسبة الاستثمارات الخاصة إلى 63% من إجمالي الاستثمارات في الربع الأول من العام المالي الحالي.

كما أعلن كجوك عن جهود الوزارة بالتعاون مع وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية لتخفيض الرسوم وتوحيد جهة التعامل والتحصيل، مشيرًا إلى تيسير إنهاء النزاعات الضريبية القائمة وتحفيز الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة.

من جهته، أعرب مجلس إدارة مؤسسة «T20» عن تقديره للوزير وتفاؤله بسياساته المالية الداعمة للقطاع الخاص والموجهة نحو تحسين مؤشرات الدين ودفع عجلة النشاط الاقتصادي.

تقلص عجز الميزان التجاري السلعي في مصر للعام الثالث على التوالي

تراجع عجز الميزان التجاري «غير النفطي» لمصر بحوالي 4.6% على أساس سنوي خلال العام الماضي، إلى 37.3 مليار دولار بدعم من زيادة الصادرات بنسبة 14.5% لتصل إلى 40.9 مليار دولار. في المقابل، زادت واردات مصر بنسبة 4.6% لتصل إلى 78.3 مليار دولار.

تعمل الحكومة على إعداد برنامج جديد لدعم الصادرات وزيادتها، مع استهداف وصولها إلى 145 مليار دولار بحلول 2030. تنافسية التجارة المصرية تعتبر من الأضعف عالميًا، حيث تمثل الصادرات 10% من الناتج المحلي، فيما يمثل حجم الاستيراد 20%.

• أخبار قطاعية

مصر تخطط لإطلاق حزمة اجتماعية جديدة في شهر فبراير

تعهد رئيس الوزراء بإطلاق حزمة اجتماعية جديدة لدعم المواطنين الذين يعانون من ارتفاع الأسعار قبل شهر رمضان، مشيرًا إلى إجراءات استثنائية خلال الشهر الكريم والعيد.

طبقت مصر حزمتين لتخفيف الأعباء المعيشية بقيمة 240 مليار جنيه، شملت زيادة علاوة غلاء المعيشة لموظفي القطاع العام وزيادة الحد الأدنى للأجور إلى 6 آلاف جنيه شهريًا، أوضح مسؤول حكومي أن الحكومة تعمل على إعداد حزمة اجتماعية جديدة تتضمن زيادة الأجور والمعاشات الشهرية بنسبة لا تقل عن 15% وزيادة عدد المستفيدين من برنامج «تكافل وكرامة» وهناك توقعات انخفاض التضخم قد تصل إلى 15-16% في فبراير نتيجة تأثير سنة الأساس، مما سيعطي أريحية كبيرة في السوق كما تباطأ التضخم في مدن مصر إلى 24.1% في ديسمبر، وهو أدنى مستوى في عامين.

صادرات مصر الزراعية تحقق رقمًا غير مسبوق بنحو 10.6 مليارات دولار

في منتدى «توطين زراعة النباتات الطبية والعطرية العضوية في محافظة الوادي الجديد»، أكد وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، علاء فاروق، أن تفتت الحيازات الزراعية يعد تحديًا كبيرًا يواجه الزراعة المصرية، حيث تتجاوز حوالي 3,2 مليون مزارع. أوضح فاروق أن هناك جهودًا لتوسيع منظومة الزراعات التعاقدية وتوفير تمويل ميسر بنسبة 5% لتحقيق طفرة في القطاع الزراعي.

وأشار الوزير إلى أن الدولة بذلت جهودًا كبيرة في استصلاح الأراضي الجديدة وتشجيع الأساليب الحديثة في الزراعة والري، مشددًا على دعم صغار المزارعين وتحفيزهم على الانضمام لمنظومة الزراعة التعاقدية لزيادة مساحة الأراضي الزراعية وتقليل الهدر بنسبة تتجاوز 10%.

كما أكد فاروق اهتمام الدولة بالممارسات الحديثة والزراعات العضوية لتسهيل التصدير وتحقيق عائد اقتصادي أكبر.

500 مليون جنيه لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر خلال يناير 2025

أعلن جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عن ضخ تمويلات تزيد عن 500 مليون جنيه، بالتعاون مع كبرى البنوك والمؤسسات المالية، لدعم هذا القطاع الهام.

صرح الرئيس التنفيذي للجهاز، باسل رحمي، بتوقيع عقد مع بنك مصر بقيمة 300 مليون جنيه لتمويل حوالي 3 آلاف مشروع متناهي الصغر، بحد أقصى نصف مليون جنيه للمستفيد الواحد. وأشار إلى تخصيص 40% من التمويلات للمشروعات الصناعية والتصنيع الزراعي.

كما تم توقيع عقد جديد مع شركة إرادة بقيمة 60 مليون جنيه لتمويل حوالي 1700 مشروع متناهي الصغر بحد أقصى 242 ألف جنيه للمشروع الواحد، وتضمنت الأنشطة استثمار 2 مليون دولار في صندوق P1 Ventures لدعم الشركات الناشئة. وأكد رحمي على أهمية التوسع في تقديم الخدمات الفنية وغير المالية بالتعاون مع البنك التجاري الدولي، وأشار إلى أن الجهاز قام بضخ حوالي 48 مليون جنيه للمشروعات الصغيرة خلال شهر يناير من فروعه بكافة المحافظات.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: 108.36 الرقم القياسي للصناعات التحويلية والاستخراجية (بدون الزيت الخام والمنتجات البترولية) خلال شهر نوفمبر 2024

أوضح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن الرقم القياسي لإنتاج الصناعات الإنتاجية والاستخراجية (بدون الزيت الخام والمنتجات البترولية)، والذي يعد مؤشر قصير الأجل يعبر عن التغير في قيم الإنتاج الصناعي، قد بلغ 108.36 خلال شهر نوفمبر 2024 (بيان أولي) مقابل 112.89 خلال شهر أكتوبر 2024 بنسبة إنتاج قدرها 4.01%.

وكان من أبرز الأنشطة الاقتصادية التي شهدت ارتفاعًا في الرقم القياسي الخاص بها خلال شهر نوفمبر 2024، صناعة منتجات التبغ؛ حيث ارتفع الرقم القياسي لها لنحو 172.47 مقارنة بنحو 159.36 خلال شهر أكتوبر 2024 وذلك بنسبة ارتفاع قدرها 8.23%، وذلك وفقًا لاحتياجات السوق.

كما ارتفع الرقم القياسي لصناعة الأجهزة الكهربائية لنحو 93.28 خلال شهر نوفمبر 2024 مقارنةً بنحو 85.10 خلال شهر أكتوبر 2024 بنسبة ارتفاع قدرها 9.61%، وذلك وفقًا لاحتياجات السوق.

وفي المقابل، كانت صناعة المنسوجات من الأنشطة الاقتصادية التي شهدت انخفاضًا

في الرقم القياسي الخاص بها خلال شهر نوفمبر 2024؛ حيث بلغ الرقم القياسي لها نحو 161.23 مقارنةً بنحو 166.32 خلال شهر أكتوبر 2024 بنسبة انخفاض قدرها 3.06%، وذلك وفقًا لاحتياجات السوق، كما انخفض الرقم القياسي لصناعة الملابس الجاهزة بنسبة 2.74% على مستوى شهري؛ حيث بلغ الرقم القياسي لها نحو 217.42 خلال شهر نوفمبر 2024 مقابل 223.54 خلال شهر أكتوبر 2024.

إقليميًا

نمو الاقتصاد السعودي في 2024 على الرغم من انكماش القطاع النفطي

سجل اقتصاد المملكة العربية السعودية نموًا بنسبة 1.3% خلال عام 2024، مدفوعًا بشكل رئيسي من الأنشطة غير النفطية التي حققت نموًا بمعدل 4.3%. ومع ذلك، واصل القطاع النفطي انكماشه، حيث تشير تقديرات الهيئة العامة للإحصاء إلى انخفاض الأنشطة النفطية بنسبة 4.5% خلال نفس العام، مما يعكس تقلص الإنتاج النفطي بنسبة تقارب 13%. وقد جاء هذا الانكماش استجابة لقرارات تحالف «أوبك+» الهادفة إلى الحفاظ على استقرار الأسعار العالمية للنفط، حيث بلغ متوسط إنتاج المملكة 9 ملايين برميل يوميًا في 2024، مقارنة بـ 10.3 مليون برميل في 2023.

ويأتي هذا النمو غير النفطي في إطار جهود المملكة لتنويع اقتصادها وتقليص الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، حيث أشار وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي إلى أن المملكة تعكف على إعادة هيكلة اقتصادها، مع توقعات بنمو القطاع غير النفطي بنسبة 3.9% في 2024.

هذا، وتوقعت وزارة المالية في البيان التمهيدي لميزانية 2025 نموًا حقيقيًا للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.8% في 2024، وهو ما يقل بشكل كبير عن التوقعات السابقة التي كانت 4.4%. في المقابل، توقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الاقتصاد السعودي نموًا بنسبة 1.4%.

التضخم يتجاوز التوقعات في تركيا والليرة تسجل أكبر تراجع منذ ديسمبر

ارتفع معدل التضخم السنوي في يناير إلى 42.1% مقارنةً بـ 44.4% في الشهر السابق، متجاوزًا توقعات الخبراء التي أشارت إلى 41.1%. وفي المقابل، قفز معدل التضخم الشهري إلى 5% في يناير، بعد أن سجل 1% في ديسمبر، متخطيًا التقديرات التي رجحت وصوله إلى 4.3%.

وفي سياق متصل، واصل البنك المركزي التركي خفض أسعار الفائدة للشهر الثاني على التوالي، حيث خفّض سعر إعادة الشراء (الريبو) لأجل أسبوع بمقدار 250 نقطة أساس ليصل إلى 45%، مع الإشارة إلى احتمال اتخاذ مزيد من الخطوات المماثلة في المستقبل.

ومن المقرر أن يقدم محافظ البنك المركزي، فاتح قرة خان، تقرير التضخم في 7 فبراير، في حين تشير أحدث توقعات البنك إلى تراجع التضخم إلى 21% بحلول نهاية العام الجاري.

على صعيد آخر، تراجعت الليرة التركية بنسبة 0.5% مقابل الدولار، في أكبر انخفاض لها عند الإغلاق منذ أواخر ديسمبر، متأثرة بضعف عملات الأسواق الناشئة. وجاء ذلك عقب إعلان الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، فرض تعريفات جمركية جديدة على بعض من أكبر شركاء الولايات المتحدة التجاريين.

ارتفاع معدل البطالة في المغرب خلال الربع الرابع من عام 2024 في ضوء تأثير الجفاف المستمر على القطاع الزراعي

ارتفع معدل البطالة في المغرب قليلًا إلى 13.3% في الربع الرابع من عام 2024، مقابل 13% في نفس الفترة من العام السابق، حيث زاد عدد العاطلين عن العمل بمقدار 58 ألفًا ليصل إلى 1.638 مليون، وارتفع عدد المشتغلين بمقدار 82 ألفًا ليصل إلى 10.673 مليون، وفي الوقت نفسه، زادت القوة العاملة بمقدار 140 ألفًا لتصل إلى 12.311 مليون.

هـذا، وكان معـدل البطالـة أعلـى بشـكل ملحـوظ بيـن الشـباب بنسـبة 36.7%، بينمـا بلـغ 19.6%بيـن الخريجيـن و19.4% بيـن النسـاء، ومـن بيـن المشـتغلين، اسـتحوذ قطـاع الخدمـات علـى 160 ألـف وظيفـة جديـدة، وسـاهم القطـاع الصناعـي بـ 46 ألفًـا، وأضـاف قطـاع البنـاء 13 ألـف وظيفـة.

يرجـع العامـل الرئيسـي وراء ارتفـاع معـدل البطالـة فـي المغـرب إلـى تأثيـرات الجفـاف المسـتمر، الـذي أثّـر بشـكل كبيـر علـى القطـاع الزراعـي، الـذي يعـد مـن أهـم مصـادر العمـل فـي البـلاد، وهـو مـا فاقـم مـن الأوضـاع الاقتصاديـة وزاد مـن حـدة البطالـة، وفـي محاولـة لمواجهـة هـذا التحـدي، أعلنـت الحكومـة المغربيـة عـن تخصيـص 1.4 مليـار دولار لدعـم المؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة، التـي تشـكل ركيـزة أساسـية للاقتصـاد الوطنـي وتسـاهم فـي خلـق فـرص العمـل.

عالميًا

ترامب يصر على فرض تعريفات جمركية على كندا والمكسيك والصين

هـدد الرئيـس الأمريكـي دونالـد ترامـب بأنـه سـيفرض تعريفـات جمركيـة جديـدة باهظـة بنسـبة 25% علـى السـلع مـن المكسـيك وكنـدا و10% علـى الـواردات مـن الصيـن، ولا يمكـن للـدول الـثلاث فعـل أي شـيء لمنعهـا.

ومـع ذلـك، أشـار ترامـب إلـى اسـتثناء محتمـل للنفـط مـن كنـدا، قائلاً إن هـذا المعـدل سـيكون 10% مقابـل 25% المخطـط لهـا للسـلع الأخـرى مـن الجـارة الشـمالية للولايـات المتحـدة، لكنـه أشـار إلـى أن التعريفـات الجمركيـة الأوسـع علـى النفـط والغـاز الطبيعـي سـتأتي فـي منتصـف فبرايـر، وهـي التصريحـات التـي دفعـت أسـعار النفـط إلـى الارتفـاع.

وقال ترامب في حديثه للصحفيين في المكتب البيضاوي أثناء توقيعه على الأوامر التنفيذية إنه يفهم أن الرسوم الجمركية قد تؤدي إلى ارتفاع التكاليف التي يتحملها المستهلكون، وأقر بأن أفعاله قد تتسبب في اضطرابات في الأمد القريب.

جدد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تهديده بفرض رسوم جمركية على منتجات الاتحاد الأوروبي، متهمًا التكتل بالقيام بممارسات تجارية غير عادلة.

وأشار ترامب إلى العجز التجاري الكبير بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتعهد بالقيام بعمل «قوي» ضد التكتل، إلا أنه لم يقدم المزيد من التفاصيل.

وخلال حملته الانتخابية، ذكر ترامب خططًا لفرض رسوم جديدة تتراوح بين 10% و20% على الواردات من الاتحاد الأوروبي، قائلاً إنها ستعزز الصناعات المحلية وتعالج العجز التجاري.

معدل التضخم في منطقة اليورو يتسارع إلى 2.5% في يناير

تسارع معدل التضخم في منطقة اليورو إلى 2.5% في يناير على أساس سنوي، مقابل توقعات باستقراره عند 2.4%، بحسب بيانات وكالة الإحصاء الأوروبية يوروستات.

وبلغ معدل التضخم الرئيسي في منطقة اليورو أدنى مستوى له عند 1.7% في سبتمبر 2024 ولكنه تسارع مرة أخرى منذ ذلك الحين مع تلاشي التأثيرات الأساسية الناجمة عن انخفاض أسعار الطاقة.

وتأتي تلك البيانات بعد أن أعلنت العديد من الاقتصادات الرئيسية في منطقة اليورو، بما في ذلك فرنسا وألمانيا، الأسبوع الماضي عن أحدث بيانات مؤشر أسعار المستهلكين.

قطاع التصنيع الأمريكي يُحقق نموًا ملموسًا لأول مرة منذ أكثر من عامين

ارتفع مؤشر «مديري المشتريات التصنيعي» لـ 50.9 متجاوزًا التوقعات التي كانت تشير لـ 49.8. ويعكس هذا التحسن المدفوع بزيادة الطلبات الجديدة، انتعاشًا جزئيًا في قطاع التصنيع الذي يمثل نحو 10.3% من الاقتصاد الأمريكي. ومع ذلك جاء هذا النمو مصحوبًا بتحديات كبيرة، أبرزها: ارتفاع تكاليف المواد الخام، والتي سجلت أعلى مستوياتها منذ ثمانية أشهر.

وتأتي هذه الزيادة في الأسعار وسط فرض الرئيس «دونالد ترامب» رسومًا جمركية بنسبة 25% على الواردات القادمة من «كندا والمكسيك»، مما قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج واضطرابات في سلاسل التوريد. ورغم أن هذا الانتعاش قد يكون مؤقتًا، فإن الضغوط الاقتصادية لا تزال قائمة، لا سيما في ظل الزيادات المتتالية في أسعار الفائدة التي فرضها بنك الاحتياطي الفيدرالي خلال العامين الماضيين.

من جهة أخرى، شهدت الواردات نموًا ملحوظًا مؤخرًا، ما قد يشير إلى أن المصانع قامت بتخزين المواد مسبقًا تحسبًا للرسوم الجمركية الجديدة. كما سجل قطاع العمالة في المصانع توسعًا للمرة الأولى منذ مايو 2024. ومع ذلك، يبقى التحدي الأكبر متمثلاً في تأثير هذه الرسوم على تكاليف الإنتاج وسلاسل الإمداد. كما صعد مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي لذي يستثني العناصر المتقلبة مثل الغذاء والطاقة في شهر أكتوبر بنسبة 2.7% مماثلاً نسبته في شهر سبتمبر.

ويشير تسارع معدل التضخم، وبقاء التضخم الأساسي عند مستوى أعلى بكثير من هدف المركزي الأوروبي البالغ 2%، إلى أن البنك لن يكون قادراً في الغالب على إجراء تخفيضات كبيرة بأسعار الفائدة الرئيسية بنحو 50 نقطة أساس، التي يتوقعها البعض في السوق.

.. معلومة مصورة

ارتفعت الصادرات المصرية في العام المالي 2023/2022 إلى نحو 89.6 مليار دولار مقابل نحو 25.8 مليار دولار مليار دولار خلال العام المالي 2018/2017

الصادرات المصرية خلال الفترة من 2023/2022-2018/2017

2018/2017	25.8
2019/2018	28.5
2020/2019	26.3
2021/2020	28.7
2022/2021	44.0
2023/2022	89.6

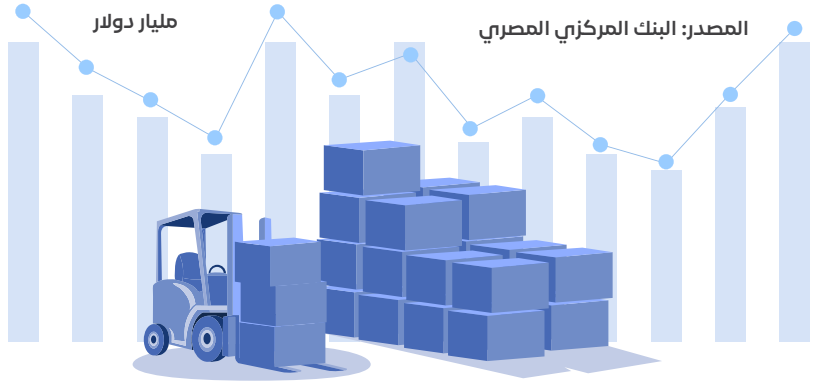

.. مقالات تحليلية

الحل يبدأ من الداخل: استغلال القدرات الوطنية لتعزيز مصادر النقد الأجنبي

أسماء رفعت

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهد معبر رفح الحدودي خروج عدد كبير من المصريين معربين عن استنكارهم من مقترح تهجير الفلسطينيين من ارضهم ووطنهم لتفريغ القضية الفلسطينية من محتواها، ومع رفض مصر -حكومتا وشعبا- تهجير سكان غزة، وكذلك تمسك الأردن بموقفها الرافض جاءت تصريح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بضرورة قبول الدولتين ذلك المقترح مشيرا أنه فعل لهم الكثير. وقد تلى ذلك قرارا من إدارة الرئيس الامريكي بوقف جميع المنح والقروض الاتحادية، وتعطيل برامج التعليم وبرامج الرعاية الصحية، ومساعدات الإسكان والإغاثة من الكوارث، وطائفة من المبادرات الأخرى التي تعتمد على مليارات الدولارات الاتحادية تم تجميدها لمدة 90 يوما لحين تقييمها، مرجعة ذلك إلى أن استخدام الموارد الاتحادية في سياسات تتعارض مع قائمة أولويات الرئيس الامريكي يمثل إهدار لأموال دافعي الضرائب ولا يحسن الحياة اليومية لمواطنيه.

وعقب ذلك قرّرت الحكومة المصرية تحمل النفقات الدراسية لـ 1077 طالبًا مصريًا مستفيدًا من منح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وكذلك تكفل الجامعات الحكومية بمصروفات الطلاب حتى انتهاء الفصل الدراسي الثاني. ومع توقف المنح والقروض الاتحادية الامريكية لابد ان يكون هناك بدائل مستدامة لضمان عدم تعطل أي من بنود الانفاق، وما يتبع ذلك من تحديات اقتصادية واجتماعية. ومن جهة أخرى، فمن الضروري أن تضمن تلك البدائل تدعيم للموقف السياسي للدولة، وبما يتفق مع اعتبارات الامن القومي المصري.

وقبل ذلك فقد أعلنت الدولة عزمها على العمل على تضييق الفجوة الدولارية، عبر السعي لحشد موارد من النقد الأجنبي تناهز 300 مليار دولار خلال 6 سنوات، بما يوازي 3 أضعاف الرقم

المحقق حاليا. وتعتمد مصر بصفة رئيسية على خمسة مصادر للحصول على العملة الصعبة، تتمثل في: الصادرات، وعائدات السياحة، وإيرادات قناة السويس، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، وجذب الاستثمارات الأجنبية. وتتسم غالبية تلك المصادر بالتقلب الشديد وارتباطها بالأحداث الإقليمية والعالمية، الأمر الذي يتسبب في شدة تذبذب النقد الأجنبي بالدولة، لاسيما في ظل التوترات الإقليمية التي تشهدها المنطقة. وفي هذا الاطار يثار التساؤل حول كيف يمكن للدول تأمين احتياجاتها من النقد الأجنبي بشكل مستدام.

خطة الدولة لزيادة مصادر النقد الأجنبي

تستهدف مصر الوصول بمواردها الدولارية إلى 300 مليار دولار، بحلول 2030، وذلك على النحو التالي:

- رفع معدل نمو قيمة الصادرات المصرية من نحو 16% متوسط الفترة (2017-2022) إلى ما لا يقل عن20% سنويًا خلال الفترة (2024-2030) بما يُمكن الاقتصاد المصري من بلوغ مستهدف تصديري بحدود145 مليار دولار عام 2030 .

- رفع معدل نمو عائدات السياحة بنسبة 20% سنويًا لتصل إلى 45 مليار دولار عام 2030.

- زيادة معدل نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يتضمن الاستثمار في العقار بنسبة 10 % سنويًا لتصل إلى نحو 19 مليار دولار عام 2030.

- رفع معدل نمو عائدات قناة السويس متضمنة عائدات متوقعة من تنشيط قطاع الخدمات البحرية بقيمة 4 مليار دولار إلى نحو 10% سنويًا لتبلغ مستهدف بقيمة 26 مليار دولار في عام 2030.

- زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل نمو سنوي بنسبة 10% خلال الفترة (2024-2030) لتبلغ في نهاية الفترة 53 مليار دولار.

- تأسيس شركة مختصة بإدارة أنشطة تصدير وتأجير العقار في مصر بالنقد الأجنبي بعائدات متوقعة ما بين 2 إلى 3 مليار دولار، وتصدير العقار بالعملة الصعبة مقابل الحصول على الاقامة لمدة 5 سنوات (Green Card).

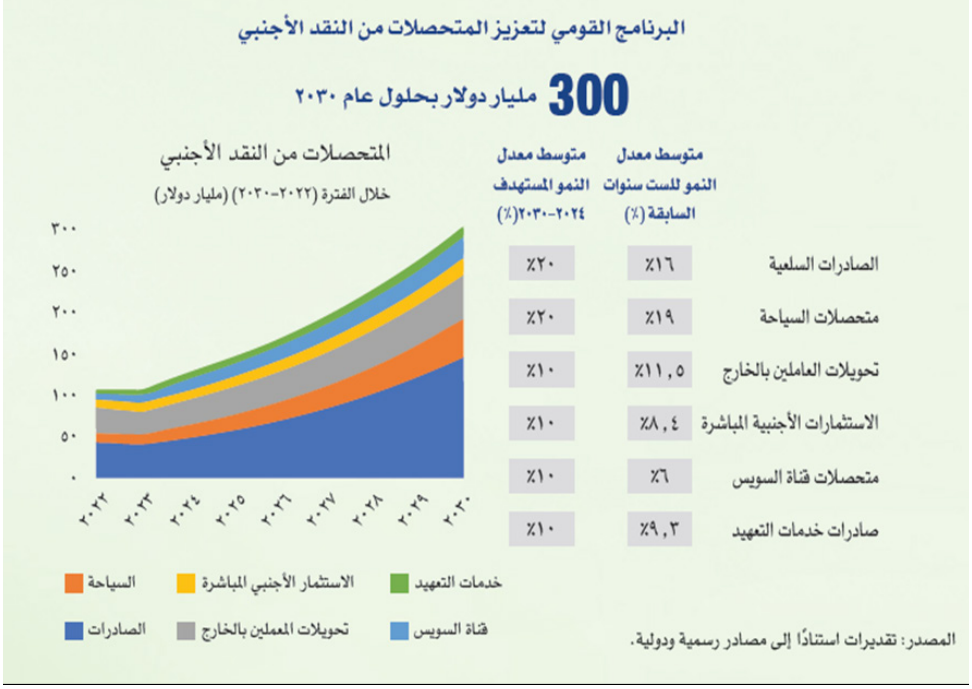

وقد تضمنت خطة الدولة عدد من التدابير الأخرى لتعزيز حصيلة النقد الأجنبي من بينها: زيادة صادرات خدمات التعهيد بنسبة 10% سنويا لتصل إلى 13 مليار دولار في عام 2030. وطرح صندوق استثماري برأس مال مليار دولار بوحدات قابلة للاكتتاب من قبل المصريين بالخارج للاستثمار في محفظة من الأصول المملوكة للدولة عالية الجاذبية والعائد، والأوراق المالية المتنوعة. وتأسيس شركة لاستثمار مدخرات المصريين العاملين بالخارج برأس مال مليار دولار، للاستثمار في عدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية ذات الأولوية وفق المستهدفات القومية. و إعادة هيكلة القرارات المنظمة لقطاع الخدمات البحرية بنحو 25 خدمة بعائدات متوقعة في حدود (3-4) مليار دولار. ودراسة توريق نسبة من العائدات الدولارية تتراوح ما بين20-25% وإصدار سندات مقابلها تقوم بشرائها بنوك استثمار ومستثمرين دوليين بالعملة الأجنبية وفق ثلاثة سيناريوهات بعائدات تتراوح بين 1.4 و10.1 مليار دولار سنويا.

تقييم مصادر النقد الأجنبي للاقتصاد المصري

مع زيادة التوترات الجيوسياسية وما يتبعها من ضغوط اقتصادية تضاف على الضغوط والتحديات الاقتصادية التي تواجهها الدولة، فإنه يجب إعادة تقييم مصادر النقد الأجنبي المختلفة التي يعتمد عليها الاقتصاد المصري.

فأما بالنسبة للصادرات فيلاحظ تحديد مستهدف تصديري بما يقرب من 50% من اجمالي الحصيلة الدولارية المستهدفة. كما يلاحظ أن قيمة الصادرات المستهدفة والبالغة 145 مليار دولار تتجاوز الخطة

الطموحة التي أعلنتها الدولة منذ يوليو 2020 وتسعى لتحقيقها والتي تنطوي على الوصول بصادرات مصر إلى 100 مليار دولار. وتشير أحدث بيانات فعلية إلى تسجيل الصادرات 39.6 مليار دولار خلال عام 2023/2022، وللوصول للقيم المستهدفة فإن الأمر يتطلب رفع معدل نمو قيمة الصادرات المصرية بما لا يقل عن 20% سنوياً خلال الأعوام الستة القادمة، بحيث تصل إلى 145 مليار دولار في 2030. ويظهر من الشكل التالي تأثر حصيلة الصادرات بفترات الاغلاق الناتجة عن أزمة جائحة كورونا، وقد سجلت حصيلة الصادرات 32 مليار دولار في المتوسط خلال الفترة (2017/-2018 2023/2022). وبصفة عامة، فإن اعتماد الصادرات المصرية على مدخلات الإنتاج الخارجية، والتي تتطلب عملةً صعبة، يعد أحد العقبات الرئيسية في سبيل دفع حصيلة صافي الصادرات لاسيما في ظل تراجع قيمة العملة المحلية، فضلا عن الانخفاض النسبي في جودة المنتجات وارتفاع أسعارها -إذ تتضمن مواد خام وسلع وسيطة مستوردة- في ظل المنافسة في الاسواق الدولية التي تتطلب اعلى جودة بأقل سعر ممكن.

حصيلة الصادرات المصرية (بالمليار دولار)

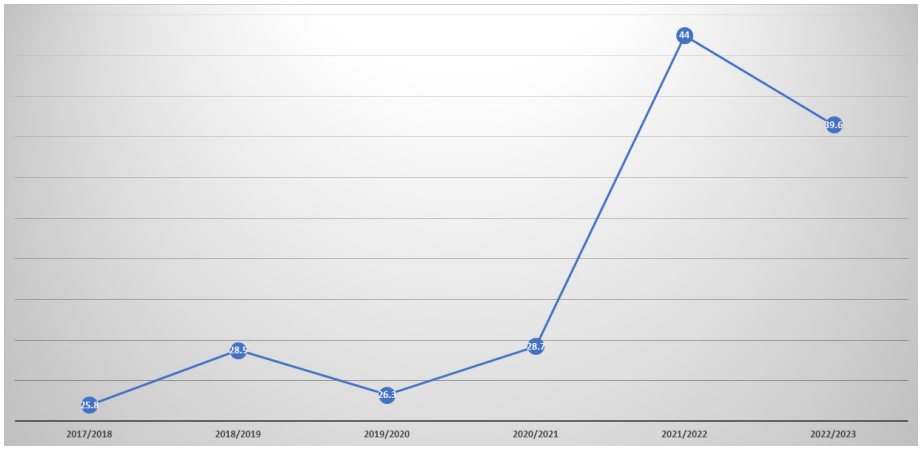

أما فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي، فتركز استراتيجية الدولة على استهداف الاستثمار في العقار بشكل خاص، وهو بالفعل من القطاعات الجاذبة للاستثمار نتيجة وجود طلب دائم على العقارات لا سيما في أوقات الازمات، نظرا لما يتمتع به العقار من ارتفاع مستمر في قيمته الاسمية فيمثل ملاز امن للحفاظ على القيمة الحقيقية للنقود. ولكن في ظل الارتفاع المستمر لمعدلات التضخم وعدم استقرار أسعار مدخلات الإنتاج الخاصة بالعقارات تواجه الشركات العقارية صعوبة في حساب التكلفة ومن ثم تسعير الوحدات، بما يؤثر على خططتها التسويقية في ظل اتباع منهجية طرح الوحدات قبل البدء في التنفيذ لتوفير السيولة. ويلاحظ أن ملف تصدير العقار يواجه تحديات اضطراب أسعار العملة المحلية واتساع الفجوة بين السعر الرسمي والسعر بالسوق الموازية، وهو ما يدفع المشتري إلى تحويل العملة الأجنبية بالسوق الموازية للاستفادة من فرق العملة ثم شراء العقار بالعملة المصرية، بما يزيد من تعقد أزمة الصرف الاجنبي. ومن جهة أخرى، فلم تعد ميزة الحصول على الإقامة أو الجنسية من محفزات شراء العقار بالعملة الأجنبية بالنسبة للمواطنين المصريين العاملين بالخارج، الأمر الذي يتطلب وجود محفزات حقيقية للتخلي عن العملة الصعبة مقابل شراء العقار المصري. ومن جهة ثالثة، تعد أزمة تسجيل العقارات أحد تحديات فكرة تصدير العقار، الأمر الذي يتطلب ضرورة اتخاذ إجراءات تيسير التسجيل العقاري وتفعيل منظومة الرقم القومي لكافة العقارات.

وفيما يتعلق بعائدات قناة السويس، فعلى الرغم من نمو عائدات قناة السويس حتى نهاية عام 2023، إلا إنه في ظل التطورات الجيوسياسية غير المواتية في منطقة البحر الأحمر تراجعت إيرادات القناة خلال عام 2024 بنسبة 40% مقارنة بعام 2023

وفقا لتصريحات رئيس هيئة قناة السويس. وتخطط الحكومة المصرية إلى نمو عائدات قناة السويس 10% سنوياً لتبلغ 26 مليار دولار في 2030، متضمنة عائدات تنشيط قطاع الخدمات البحرية بقيمة 4 مليارات دولار.

أما بالنسبة للإيرادات السياحية فتمثل أحد الموارد الدولارية الهامة للاقتصاد المصري؛ إذ تسهم بنحو 15% من الناتج المحلي، إلا إنها عرضةً للتقلبات الجيوسياسية وتتسم بسرعة التقلب وفقا لعوامل يقع معظمها خارج سيطرة الدولة، ويتوقع تأثرها بشدة في ظل ظروف عدم الاستقرار الأمني على المستوى الإقليمي، حيث أدّت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة إلى إلغاء العديد من الحجوزات، وقبلها الحرب بين روسيا وأوكرانيا اللتين تمثلان سوقين مهمتين للسياحة الوافدة لمصر. وتستهدف الحكومة المصرية زيادة نمو عائداتها بمعدل 20% سنوياً، لتصل إلى 45 مليار دولار في 2030، من المتوسط المقدّر حالياً عند 12 مليار دولار سنوياً.

وعلى صعيد تحويلات المصريين العاملين في الخارج، فقد شهدت تراجعاً كبيراً في الآونة الأخيرة بفعل تدهور قيمة الجنيه والفارق الكبير بين السعرين الرسمي والموازي، وتطمح الدولة إلى رفعها بنسبة 10% سنوياً، لبلوغ مستهدف 53 مليار دولار بحلول عام 2030. للوصول لهذا المستهدف، ستتبنّى الحكومة سياسات تتيح فتح أسواق عمل خارجية جديدة لنحو مليون مصري في مجالاتٍ يتزايد الطلب عليها، من ضمنها الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الحيوية، وخدمات تكنولوجيا المعلومات، والتمريض، وذلك في ضوء تقديراتٍ تفيد بوجود فجوة بنحو 100 مليون فرصة عمل في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية حتى 2040، حيث تتنافس الاقتصادات الناشئة، وفي مقدمتها

الهند، لتلبية الطلب على هذه الوظائف. ومع فتح أسواق جديدة لمليون مصري بالخارج في المجالات الأكثر طلبا يثار تخوف من ظاهرة هجرة العقول التي عانت مصر منها لسنوات وترتب عليها تراجع كفاءة الناتج المحلي وزيادة الحاجة إلى استيراد العديد من السلع المنتجة بواسطة الايدي المصرية المهاجرة، فضلا عما يترب على ذلك من تحديات اجتماعية جسيمة.

ملف الطروحات الحكومية

بدأت الدولة المصرية تنفيذ برنامج طرح الشركات العامة في البورصة المصرية منذ عام 2018، واطلقت وثيقة ملكية الدولة لتحديد برنامج عمل لتخارج الدولة من القطاعات الاقتصادية بهدف تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وخلق البيئة الاقتصادية الداعمة والجاذبة الاستثمارات. ويلاحظ تباطؤ تخارج الدولة من شركات مدرجة عدة في إطار برنامج الطروحات؛ وترجع الدولة ذلك إلى عدم تلقي عروض بأسعار عادلة. وتنشيطا لبرنامج الطروحات، تخطط الحكومة لتقديم مشروع قانون إلى مجلس النواب ينص على إلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية على معاملات البورصة والعودة إلى فرض «ضريبة الدمغة» المقطوعة، بهدف جذب المستثمرين، ودعم خطة الحكومة لطرح الشركات الحكومية في سوق الأوراق المالية. ومن جهة أخرى، فانه يلاحظ ضرورة تبسيط طريقة حساب ضريبة الأرباح الرأسمالية لضمان كفاءة التداولات في البورصة، وتجنب اثارة المخاوف من أن يؤدي تطبيقها إلى خسائر في السوق.

ويشار إلى أن البورصة المصرية كانت معفاة تماماً من أي ضرائب على الأرباح المحققة نتيجة المعاملات، أو تلك التي توزع بشكل

نقـدي أو مجانـي علـى المسـاهمين بالشـركات المقيـدة. ثـم تـم فـرض ضريبـة الدمغـة فـي يوليـو 2013 ، ثـم تـم الغاهـا وفـرض ضريبة علـى التوزيعـات النقديـة بواقـع 10%، إلـى جانـب ضريبـة أخـرى بنسـبة 10% علـى الأربـاح الرأسـمالية المحققـة مـن الاسـتثمار فـي البورصـة، والتـي أُلغيـت بعـد عـام واحـد فقـط مـن تنفيذهـا، بعدمـا تكبـدت الأسـهم حينهـا خسـائر حـادّة غيـر مسـبوقة.

الأولوية للتصنيع وجذب الاستثمار الخاص

دائمـا مـا يشـار إلـى أنـه من رحـم الازمـات تولـد الفـرص، ولعـل الأزمات الإقليميـة التـي تشـهدها المنطقـة حاليـا تعـد جـرس الإنـذار الأخيـر لتوجيـه الدولـة نحـو الاعتمـاد علـى مواردهـا المحليـة وتعزيـز فعاليتهـا ومواجهـة التحديـات الهيكليـة التـي تعوق تحقيق مسـتهدفات الدولة.

ولتحقيـق مسـتهدفات الدولـة المتعلقـة بزيـادة حصيلـة صافـي الصـادرات، فإنـه يجـب أولا تبنـي سياسـات مـن شـأنها توطيـن الصناعة المحليـة مـن خلال زيـادة نسـبة المكـون المحلـي بالمنتجـات المصرية، مـع اقتصـار الاسـتيراد علـى المكـون التكنولوجـي والآلات والمعـدات دون اتسـاعها لتشـمل المـواد الخـام، مـع ضـرورة العمـل علـى إقامـة مناطـق تصديريـة متخصصة فـي المحافظات، وتطويـر عناقيد صناعية تصديريـة (Clusters)، واسـتغلال الاتفاقيـات التجاريـة المنعقـدة بيـن مصـر والعديـد مـن الـدول -فـضلا عـن عضويـة مصـر فـي عـدد مـن التجمعـات الإقليميـة والدوليـة- لفتـح أسـواق تصديريـة للمنتجـات المصريـة، مـع ضـرورة العمـل علـى إقامـة مناطـق حـرة جديـدة بعد أن وصلـت عدد مـن المناطق الحالية لطاقتها القصـوى، والعمل على رفع جـودة المنتجـات المصريـة لتعزيـز تنافسـيتها فـي الأسـواق الخارجيـة.

ومع تعدد تحديات ملف تصدير العقار -رغم أهميته- فإنه يلاحظ أن هناك قطاعات أخرى ينبغي استهداف نموها مثل قطاع الصناعة والزراعة والمنسوجات، وكذلك القطاعات التكنولوجية وذات القيمة المضافة العالية، بما يدفع في سبيل تحقيق التكامل بين كافة أهداف الدولة والتمكن من رفع حصيلة الصادرات وتحقيق الاكتفاء الذاتي ودفع النمو الاقتصادي.

وعلى صعيد جذب الاستثمارات، فإنه يلاحظ أهمية زيادة تحفيز نمو معدل الادخار والذي يمثل العامل الأساسي لتمويل الاستثمار، إلا إن زيادة الابتكارات المالية في العصر الحديث أدى لنمو الاستهلاك بمعدلات تفوق الدخل ويتم تمويل هذا الفارق من خلال الاقتراض، وهو ما يمثل جزء رئيسي من تفاقم الأزمة. وأخيرا فإنه يجب مواجهة العقبات البيروقراطية وتعقد الإجراءات التي تواجه جذب الاستثمارات،

مكافحة الفقر في مصر: بين التحسن والتحديات

سالي عاشور
باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تم تطوير مفهوم الفقر متعدد الأبعاد على يد الباحثين ألكير وفوستر في عام 2011، ويعتمد على قياس الفقر من خلال عدة أبعاد تتجاوز الدخل، مثل التعليم، الصحة، مستوى المعيشة، والوصول إلى الخدمات الأساسية. يتم قياس الفقر متعدد الأبعاد من خلال تحديد عتبات الحرمان في كل بعد، ومن ثم حساب نسبة السكان الذين يعانون من الحرمان في عدد معين من الأبعاد.

تُعد قضية الفقر متعدد الأبعاد من القضايا المركزية التي تواجهها مصر، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلاد. وفقًا للدراسات الحديثة، فإن الفقر في مصر لا يقتصر فقط على نقص الدخل، بل يشمل أبعادًا أخرى مثل التعليم، الصحة، السكن، والوصول إلى الخدمات الأساسية. هذا المقال يستعرض تطور مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد في مصر بعد عام 2022، مع التركيز على الأبعاد الرئيسية للفقر وكيفية قياسها.

وذلك بالاعتماد على أحدث تقارير والتي ترصد الفقر متعدد الابعاد في مصر والصادرة عن منظمة الاسكوا بالتعاون مع كل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التضامن الاجتماعي بالإضافة إلى منظمة اليونيسف.

ويعكس التقرير جهود الدولة المصرية في الفترة الأخيرة لمكافحة الفقر متعدد الأبعاد، حيث تم اتخاذ العديد من المبادرات لتحسين مستوى معيشة المواطنين. وقد انعكس ذلك في بعض المؤشرات، مثل: مبادرة حياة كريمة: وهي مبادرة رئاسية تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الفئات الأكثر احتياجًا في المجتمعات المحلية، من خلال توفير الخدمات الأساسية، وتحسين البنية التحتية، ودعم المشروعات الصغيرة. وبرنامج تكافل وكرامة: وهو

برنامج حكومي يهدف إلى تقديم دعم مالي للأسر الأكثر احتياجًا، ومساعدتها على تلبية احتياجاتها الأساسية. بالإضافة إلى الإعلان عن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان: والتي تتضمن العديد من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان، وتحسين مستوى معيشة المواطنين. وقد اشارت النتائج إلى أن متوسط نسبة الفقر في البلاد يبلغ حوالي 21.2٪ وهذا يعني أن أكثر من خُمس الافراد يعانون من الفقر.

أولا: أبعاد الفقر متعدد الأبعاد في مصر:

لقد ظل الفقر لعقود طويلة يُنظر إليه من منظور ضيق يركز بشكل أساسي على الدخل، ويُعتبر الشخص فقيراً إذا لم يستطع الحصول على ما يكفي من المال لتلبية احتياجاته الأساسية. إلا أن هذا التصور التقليدي للفقر لم يعد كافياً لفهم تعقيدات هذه الظاهرة وتحديد أبعادها المتعددة.

فالفقر، كما يتضح من الدراسات والأبحاث الحديثة، يتجاوز مجرد نقص المال، ليشمل جوانب أخرى حيوية لحياة الإنسان ورفاهيته. إنه حالة من الحرمان المتعدد الأوجه، حيث يعاني الأفراد والأسر من نقص في فرص الحصول على التعليم الجيد، والرعاية الصحية المناسبة، والسكن اللائق، والمياه النظيفة، والصرف الصحي الآمن، وغيرها من الخدمات الأساسية.

هذا المفهوم الشامل للفقر، المعروف بـ «الفقر متعدد الأبعاد»، يُنظر إليه كإطار تحليلي هام لفهم طبيعة الفقر وتحديد أسبابه الجذرية. فهو يساعد على تسليط الضوء على أوجه الحرمان المختلفة التي

يعاني منها الفقراء، ويُمكن من تصميم سياسات وبرامج أكثر فعالية لمكافحة الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد والمجتمعات. وفيما يلي ابرز جوانب قياس الفقر متعدد الابعاد في مصر:

1. التعليم؛ يُعتبر التعليم حجر الزاوية في التنمية البشرية، فهو يُمكّن الأفراد من اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لتحسين مستوى معيشتهم والمشاركة الفعالة في المجتمع. يُعد الحرمان من التعليم، سواءً كان ذلك بعدم الالتحاق بالمدارس أو التسرب منها، بمثابة إعاقة للتنمية الفردية والمجتمعية، ويُساهم في استمرار دورة الفقر بين الأجيال.

2. الصحة ؛ تُعد الصحة من أهم الحقوق الأساسية للإنسان، وهي شرط ضروري لتحقيق التنمية المستدامة. يُؤثر الحرمان من الصحة، سواءً كان ذلك بوفاة الأطفال أو عدم القدرة على الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والتأمين الصحي، بشكل كبير على حياة الأفراد والأسر، ويُعيق قدرتهم على العمل والتعلم والمساهمة في المجتمع.

3. السكن ؛ يُعتبر السكن اللائق من الاحتياجات الأساسية للإنسان، حيث يوفر المأوى والأمان والخصوصية. يُؤثر الحرمان من السكن المناسب، سواءً كان ذلك بسوء نوعية المسكن أو عدم القدرة على امتلاك أصول Livingا، بشكل كبير على صحة الأفراد ورفاههم، ويُعيق قدرتهم على الاستقرار والتقدم.

4. الخدمات؛ تُعد الخدمات الأساسية، مثل الصرف الصحي والمياه والكهرباء والإنترنت، ضرورية لحياة كريمة وصحية. يُؤثر الحرمان

مـن هـذه الخدمـات بشـكل كبيـر علـى صحـة الأفـراد ورفاههـم، ويُعيـق قدرتهـم علـى المشـاركة الفعالـة فـي المجتمـع والاقتصـاد.

5. العمـل ؛ يُعتبـر العمـل مصـدراً أساسـياً للدخل، ويُسـاهم فـي تحقيق الاسـتقلال المالـي والاجتماعـي. يُؤثـر الحرمـان مـن العمل، سـواءً كان ذلـك بالبطالـة أو عـدم الحصـول علـى عمـل لائـق مـع توفيـرات للتأمين الاجتماعـي، بشـكل كبيـر علـى حيـاة الأفـراد والأسـر، ويُعيـق قدرتهـم علـى تلبيـة احتياجاتهـم الأساسـية والمسـاهمة فـي المجتمـع.

6. الحمايــة الاجتماعيــة؛ تُعـد الحمايــة الاجتماعيــة شـبكة أمـان للأفـراد والأسـر المحتاجـة، حيـث تُوفـر لهـم المسـاعدة والدعـم اللازميـن لمواجهـة الظـروف الصعبـة. يُؤثـر الحرمـان مـن الحمايـة الاجتماعيـة بشـكل كبيـر علـى حيـاة الأفـراد والأسـر، ويُعرضهـم لخطـر الفقـر والهشاشـة.

الأمـن الغذائـي؛ يُعتبـر الأمـن الغذائـي مـن أهـم الحقـوق الأساسـية للإنسـان، حيـث يُضمـن حصـول جميـع الأفـراد والأسـر علـى الغـذاء الكافـي والمغـذي. يُؤثـر الحرمـان مـن الأمـن الغذائـي بشـكل كبيـر علـى صحـة الأفـراد ونموهـم، ويُعيـق قدرتهـم علـى التعلـم والعمـل والمسـاهمة فـي المجتمـع.

بشـكل عـام، تُظهـر هـذه الأبعـاد المتعـددة للفقـر مـدى تعقيـد هـذه الظاهـرة، وتُؤكـد علـى أهميـة اتبـاع نهـج شـامل ومتكامـل لمكافحتهـا. يجـب أن تركـز الجهـود علـى تحسـين مسـتوى التعليـم والصحـة والسـكن والخدمـات وفـرص العمـل والحمايـة الاجتماعيـة والأمـن الغذائـي لجميـع المواطنيـن، وذلـك لتحقيـق التنميـة

المستدامة والعدالة الاجتماعية. ويعكس الشكل التالي الجوانب الفرعية لكل من مؤشر الفقر متعدد الابعاد.

المصدر: حسابات الإسكوا.

2. تحليل مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد في مصر بعد عام 2022

أ. التعليم؛ انخفضت نسبة الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدارس من 26.9% في عام 2018 إلى 23.2% في عام 2022، بانخفاض قدره 3.7 نقطة مئوية. هذا التحسن يعكس الجهود الحكومية لزيادة الالتحاق بالمدارس، خاصة في المناطق الريفية. ولكن لا تزال نسبة التسرب من التعليم مرتفعة، خاصة بين الفتيات

فـي المناطـق الريفيـة، حيـث تبلـغ نسـبة التسـرب حوالـي 14% فـي بعـض المناطـق.

ب. الصحـة؛ انخفضـت نسـبة الأسـر التـي لا تسـتطيع الوصـول إلـى الخدمـات الصحيـة الأساسـية مـن 14.3% فـي عـام 2018 إلـى 9.6% فـي عـام 2022، بانخفـاض قـدره 4.7 نقطـة مئويـة. هـذا التحسـن يعكـس زيـادة الاسـتثمارات فـي البنيـة التحتيـة الصحية. كمـا انخفضت نسـبة وفيـات الأطفـال دون سـن الخامسـة بشـكل طفيـف، لكنهـا لا تـزال مرتفعـة فـي المناطـق الفقيـرة.

ج. مسـتوى المعيشـة؛ فقد انخفضت نسـبة الأسـر التي لا تسـتطيع الوصـول إلـى الميـاه النظيفـة مـن 19.1% فـي عـام 2018 إلـى 14.9% فـي عـام 2022، بانخفـاض قـدره 4.2 نقطـة مئويـة.، ولكـن لا تـزال نسـبة الأسـر التـي تفتقـر إلـى مرافـق الصـرف الصحـي الآمنـة مرتفعة، حيـث تبلـغ حوالـي 35% فـي بعـض المناطـق الريفيـة.

د. الوصـول إلـى الخدمـات الأساسـية؛ فقـد انخفضـت نسـبة الأسـر التـي لا تسـتطيع الوصـول إلـى الكهربـاء مـن 5.8% فـي عـام 2018 إلـى 4.5% فـي عـام 2022. كمـا تحسـن الوصـول إلى الإنترنت بشـكل ملحـوظ، حيـث انخفضـت نسـبة الأسـر التـي لا تسـتطيع الوصـول إلـى الإنترنـت مـن 70.7% فـي عـام 2018 إلـى 45.1% فـي عـام 2022، بانخفـاض قـدره 25.6 نقطـة مئويـة.

ختامـا يمكـن القـول بـأن الفقـر متعـدد الأبعـاد فـي مصـر يظـل تحديًـا معقـدًا يتطلـب حلـولًا شـاملة ومتكاملـة. علـى الرغـم مـن التحسـن الطفيـف فـي بعـض المؤشـرات بيـن عامـي 2018 و2022،

إلا أن التحديات لا تزال قائمة، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد. يجب أن تعتمد الحلول على تعزيز الحماية الاجتماعية، تحسين جودة التعليم والصحة، وتشجيع المشروعات الصغيرة. فقط من خلال التعاون بين الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني يمكن تحقيق تقدم حقيقي في مكافحة الفقر.

الممرات الخضراء: إمكانات وتحديات خفض الانبعاثات الكربونية (التجربة المصرية)

د. أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

شهد العالم في العقود الأخيرة تغيرات مناخية كان لها تأثيرات سلبية على مختلف القطاعات التنموية في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. هذا الوضع دفع المجتمع الدولي إلى تبني العديد من المشاريع والمبادرات بهدف الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري والانبعاثات المسببة لها. ومن بين هذه الحلول، بدأ التركيز على مشروعات الممرات الخضراء، خصوصًا في قطاعي النقل والشحن، وذلك نظرًا لما يساهم به هذان القطاعان من انبعاثات كربونية كبيرة.

في عام 1990، تم إدخال مصطلح الممر الأخضر أو ما يعرف أيضًا بممر التنوع البيولوجي، وذلك تزامنًا مع زيادة الاهتمام الدولي بقضايا البيئة والمناخ والتنوع البيولوجي. ويُعتبر الممر الأخضر، بشكل عام، أحد الإجراءات التي تهدف إلى التخفيف من التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية، وذلك للحفاظ على البيئة وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، يمكن أن يكون هذا الممر طبيعيًا أو اصطناعيًا.

وعرف المنتدى البحري العالمي الممرات الخضراء بأنها: طرق تجارية محددة يتم من خلالها تشجيع النقل والشحن الخالي من الانبعاثات وتعزيزها بالتسهيلات المطلوبة.

وبناءً على ما تقدم من تعريفات، تبرز أهمية الممرات الخضراء من حيث كونها وسيلة جيدة للحد من تلوث الهواء وظاهرة الاحتباس الحراري، وتستهدف التنمية المستدامة وحماية التنوع البيولوجي والبيئي، وتسهم في معادلة درجة حرارة الأرض، كما تُعد طرقًا للشحن والنقل الأخضر، ولا سيما في حالة ممرات النقل الخضراء البحرية كالموانئ، والبرية كالطرق

والسـكك الحديديـة، وتسـاعد أيضـا علـى تحويـل وسـائل النقـل المختلفـة للعمـل بالوقـود الأخضـر غيـر الملـوث للبيئـة والتخلـص مـن الوقـود التقليـدي.

يشـهد العالـم تحـولًا نحـو تبنـي مشـروعات الممـرات الخضـراء كآليـة للتعـاون الدولـي للحـد مـن الانبعاثـات الدفيئـة وتحقيـق النمـو الأخضـر المسـتدام. وقـد كانـت نقطـة البدايـة فـي عـام 2018، عندمـا اعتمـدت الـدول الأعضـاء فـي المنظمـة البحريـة الدوليـة اسـتراتيجية للحـد مـن الانبعاثـات الكربونيـة فـي قطـاع النقـل البحـري، وخفضهـا بنسـبة 50% بحلـول عـام 2050.

وفـي عـام 2021، وقعـت 22 دولـة علـى إعلان «كلايدبانـك» خلال قمـة المنـاخ، بهـدف إنشـاء ممـرات شـحن خضـراء للحـد مـن الانبعاثـات المرتبطـة بالشـحن والصناعـات البحريـة. وتلتـزم الـدول الموقعـة بإنشـاء ممـرات بحريـة خضـراء باسـتخدام الوقـود الحيـوي غيـر التقليـدي كالميثانـول والأمونيـا والهيدروجيـن الأخضـر. وقـد تـم الاتفـاق علـى إنشـاء سـتة ممـرات خضـراء بحلـول عـام 2025، بهـدف تسـريع التحـول الكامـل للممـرات الخضـراء بحلـول عـام 2030، وإحلال الوقـود التقليـدي بالبدائـل الخضـراء، وتطويـر البنيـة التحتيـة اللازمـة، وسـن التشـريعات القانونيـة والتنظيميـة الداعمـة.

الممـرات الخضـراء: منظومـة متكاملـة للحـد مـن الانبعاثـات وتحفيـز النمـو الأخضـر

تكمـن أهميـة الممـرات الخضـراء فـي كونهـا منظومـة متكاملـة تجمـع بيـن الضوابـط والسياسـات والحوافـز الماليـة بهـدف خفـض

انبعاثـات الغـازات الدفيئـة، وتهـدف هـذه المنظومـة إلـى تقليـل تكاليـف إنتـاج الوقـود الأخضـر، وبالتالـي زيـادة الإقبـال علـى تبنـي الحلـول الخضـراء فـي قطاعـي النقـل والشـحن.

ويحظـى تحويـل ممـرات الشـحن والنقـل إلـى ممـرات خضـراء باهتمـام عالمـي نظـراً لحجـم الانبعاثـات الهائـل الناتـج عـن احتـراق وقـود السـفن، حيـث يُساهم قطـاع الشـحن البحـري العالمـي بأكثـر مـن مليـار طـن مـن مكافـئ ثانـي أكسـيد الكربـون، أي مـا يعـادل 3% مـن الانبعاثـات العالميـة لثانـي أكسـيد الكربـون فـي عـام 2022. ويعـزى ذلـك بشـكل أساسـي إلـى اعتمـاد هـذا القطـاع علـى الوقـود الأحفـوري. وتشـير الغرفـة الدوليـة للشـحن البحـري ومنظمـات أخرى إلـى أن الشـحن البحـري ينقـل 90% مـن حجـم التجـارة العالميـة، حيـث يعمـل فـي هـذا القطـاع حوالـي 60 ألـف سـفينة تعمـل بالوقـود الهيدروكربونـي.

بالنظـر إلـى الإحصـاءات المتعلقـة بحجـم انبعاثـات قطـاع الشـحن البحـري، تسـعى المنظمـات الدوليـة جاهـدة إلـى وضـع إجـراءات تنظيميـة فعالـة للحـد مـن هـذه الانبعاثـات. وفـي هـذا السـياق، أعلنـت المنظمـة البحريـة الدوليـة التابعـة للأمـم المتحـدة عـن عزمهـا تخفيـض انبعاثـات الغـازات الدفيئـة مـن السـفن البحريـة بنسـبة 50% بحلـول عـام 2050، مقارنـة بمسـتويات عـام 2008، ولتحقيـق هـذا الهـدف سـتحتاج الممـرات التقليديـة لعـدد مـن الإجـراءات للتحـول إلـى ممـرات شـحن خضـراء، ومـن أبرزهـا:

تحويـل وقـود السـفن: إلـى الوقـود الحيـوي المعتمـد علـى الهيدروجيـن أو الوقـود النظيـف، والاسـتغناء عـن الميثانـول المسـبب فـي الانبعاثـات.

تطوير البنية التحتية للموانئ: لدعم إمكانية تزويد السفن بالوقود الأخضر، ونقل الهيدروجين الأخضر من السفن وإليها.

تطوير الهيكل التكنولوجي للسفن: بحيث يتم تصنيعها بشكل مستدام يسهم في خفض الانبعاثات الكربونية.

مصر رائدة في تبني مبادرات الممرات الخضراء

كانت مصر من أوائل الدول التي استجابت للمناشدات الدولية بشأن الإجراءات المتعلقة بالحد من التغيرات المناخية، وذلك لتأثرها الكبير بتداعيات هذه التغيرات على مختلف القطاعات التنموية. وعندما اتجهت الدول نحو مبادرات الممرات الخضراء، شجعت مصر هذه الإجراءات التي تستهدف تحسين المناخ والبيئة، ولم يقتصر الأمر على التأييد، بل اتخذت عددًا من التدابير في هذا الشأن.

قناة السويس تقود التحول نحو الممرات الخضراء

لعل أهم هذه التدابير توقيع هيئة قناة السويس عقودًا خاصة مع شركة ميرسك العالمية لبدء تزويد السفن بالميثانول الأخضر على امتداد خط ميرسك الملاحي العالمي. وقد أعلنت مصر عن نجاحها الفعلي في تزويد سفينة حاويات بالوقود الأخضر في ميناء شرق بورسعيد، وهو ما يمثل الخطوة الأولى نحو التحول صوب إنشاء الممرات الخضراء.

بالإضافة إلى الجهود الدولية والمحلية، اتخذت مصر خطوات ملموسة نحو تبني مبادرة الممرات الخضراء، فقد وافق مجلس

إدارة الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس على توقيع مذكرة تفاهم مع ميناء روتردام الهولندي بشأن هذا الموضوع. تشمل محاور المذكرة استحداث ممر أخضر لتموين السفن بالوقود الأخضر يمتد من سنغافورة إلى روتردام، مرورًا بموانئ المنطقة الاقتصادية لقناة السويس. وبذلك، سيصبح هذا الممر الأخضر الأول من نوعه الذي يربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا لتزويد السفن بالوقود الأخضر. كما تضمنت المذكرة تعزيز التعاون في مجالات الوقود الأخضر عبر إنشاء ممر مخصص للوقود الأخضر المنتج داخل المنطقة الاقتصادية، بحيث يتجه إلى ميناء روتردام ليُصبح مركزًا للانطلاق نحو الأسواق الأوروبية. تُعد هذه الخطوة بمثابة إشارة واضحة إلى التزام مصر بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز دورها في دعم الجهود العالمية للحد من الانبعاثات الكربونية في قطاع النقل البحري.

تبنت هيئة قناة السويس استراتيجية شاملة لتحويل القناة إلى ممر أخضر، تشمل مجموعة من الإجراءات والمبادرات الطموحة، فبدأت الهيئة بتطوير 16 محطة إرشاد على طول المجرى الملاحي، لتحويلها للعمل بالطاقة الهجينة المتجددة (الشمسية والرياح) بدلًا من الطاقة التقليدية. كما تعمل الهيئة على تحويل أسطول سياراتها للعمل بالغاز الطبيعي كبديل أنظف للوقود الأحفوري. وتسعى أيضًا إلى إبرام اتفاقية مع شركة عالمية متخصصة في إدارة النفايات، بهدف جمع وتدوير المخلفات الصلبة والسائلة من السفن العابرة لقناة السويس. وقد أسفرت هذه الإجراءات عن نتائج ملموسة، حيث انخفضت الانبعاثات الكربونية في القناة بنحو 31 مليون طن خلال عام 2021 مقارنة بالمسارات البديلة، وتم توفير 10.3 ملايين طن

من الوقود. كما ساهمت قناة السويس الجديدة في توفير 53 مليون طن مكافئ لثاني أكسيد الكربون. وتعكس هذه الجهود التزام هيئة قناة السويس بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والمساهمة بفعالية في الجهود العالمية للحد من الانبعاثات الكربونية في قطاع النقل البحري.

وبشكل عام تواجه مشروعات التحول إلى ممرات خضراء والسعي نحو اتخاذ إجراءات فعلية للتخفيف والتكيف مع القضايا المرتبطة بالمناخ مجموعة من التحديات منها:

- ارتفاع تكلفة التحول من الممرات التقليدية إلى ممرات خضراء، ولا سيما ممرات الشحن والوقود الأخضر.

- مقاومة قطاعات كبيرة من شركات الشحن والنقل الدولية وشركات البترول والوقود التقليدي لفكرة الممرات الخضراء، بسبب ارتفاع تكلفة التحول اللوجستي للوقود الأخضر، وهو ما قد يؤدي إلى ارتفاع تكلفة سلاسل الإمداد في حال التحول، إضافة لتأثر القطاعات النفطية، مما قد ينعكس بالسلب على العاملين بها.

- الحاجة لقدرات تقنية لدى العمالة في القطاعات التقليدية تستوجب تدريبهم لتمكينهم من تكنولوجيات التحول اللوجستي الأخضر، فالجزء الفني المرتبط بعمل السفن والسكك الحديدية والطرقات بالوقود الأخضر يتطلب الحصول على المعرفة، والتدريب المكثف على تقنيات التحول للوقود الأنظف.

فـرص مصـر واعـدة لمصـر فـي مشـروعات الممـرات الخضـراء

لا شـك أن مشـروعات الممـرات الخضـراء تواجـه بعـض التحديـات، إلا أن هـذا لا يعنـي غيـاب الفـرص. بـل علـى العكـس، تمتلـك مصـر مـن المـوارد والقـدرات والمكانـة مـا يؤهلهـا لتدشـين هـذه المشـروعات بنجـاح، ممـا سـينعكس إيجابًـا علـى وضعهـا الاقتصـادي والبيئـي علـى حـد سـواء. وتتبـدى أبـرز الفـرص المتاحـة لمصـر فـي الآتـي:

الموقـع الاسـتراتيجي: تتمتـع مصـر بموقـع اسـتراتيجي فريـد، حيـث تتوسـط قـارات العالـم القديـم (آسـيا وأفريقيـا وأوروبـا)، وتمتلـك الممـر الملاحـي الدولـي لقنـاة السـويس، هـذه الميـزة الجغرافيـة تجعـل مـن مصـر مركـزًا حيويًـا للتجـارة العالميـة، وممـرًا مثاليًـا لإنشـاء ممـرات خضـراء تربـط بيـن الشـرق والغـرب.

جـذب الاسـتثمارات: يمثـل تحويـل الممـر الملاحـي لقنـاة السـويس إلـى ممـر أخضـر فرصـة ذهبيـة لجـذب التمويـل الدولـي، فـي ظـل التوجـه العالمـي نحـو دعـم المشـروعات الخضـراء والمسـتدامة. يمكـن لمصـر الاسـتفادة مـن التمويـل المتـاح لتطويـر البنيـة التحتيـة اللازمـة، وتحفيـز الشـركات علـى تبنـي التقنيـات الخضـراء.

الريـادة الإقليميـة: يمكـن لمصـر أن تلعـب دورًا رائـدًا فـي المنطقـة مـن خلال تبنـي مبـادرات الممـرات الخضـراء، حيـث يمكنهـا مشـاركة خبراتهـا مـع الـدول الأخـرى، وقيـادة الجهـود الإقليميـة للحـد مـن الانبعاثـات الكربونيـة.

تنشيط الاقتصاد: يمكن لمشروعات الممرات الخضراء أن تساهم في تنشيط الاقتصاد المصري، من خلال خلق فرص عمل جديدة، وجذب الاستثمارات، وتعزيز النمو المستدام في مختلف القطاعات.

تحسين البيئة: سيسهم التحول إلى الممرات الخضراء في تحسين جودة الهواء والحد من التلوث، مما سيكون له آثار إيجابية على صحة المواطنين والبيئة بشكل عام.

تعزيز مكانة مصر الدولية: إن تبني مصر لمبادرات الممرات الخضراء يعزز من مكانتها الدولية كدولة رائدة في مجال الاستدامة والبيئة، ويجعلها شريكًا مرغوبًا فيه في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ.

خلاصة القول، أن التغيرات المناخية قد فرضت على الدول اتخاذ إجراءات إجبارية لدرء الممارسات غير المسؤولة من جانب الإنسان تجاه البيئة والطبيعة، ولعل الممرات الخضراء أبرز تلك الإجراءات الناجزة والفعالة نحو الحد من الانبعاثات الكربونية المرتبطة بقطاع النقل البري والبحري على وجه التحديد، كما أن لها دورا حيويا في إحداث التوازن البيئي والإيكولوجي من تخفيف حرارة ورطوبة الأرض وتنقية الهواء من الملوثات، والحفاظ على التنوع البيولوجي والإحيائي. ولكن حتى تأتي تلك المشروعات بثمارها وتحقق مستهدفاتها، يتعين على الكيانات المعنية أن تتكاتف من أجل استغلال الفرص والمزايا النسبية والموارد الطبيعية لدى الدولة من أجل مواجهة التحديات التمويلية والفنية والبشرية المرتبطة بمشروعات الممرات الخضراء.

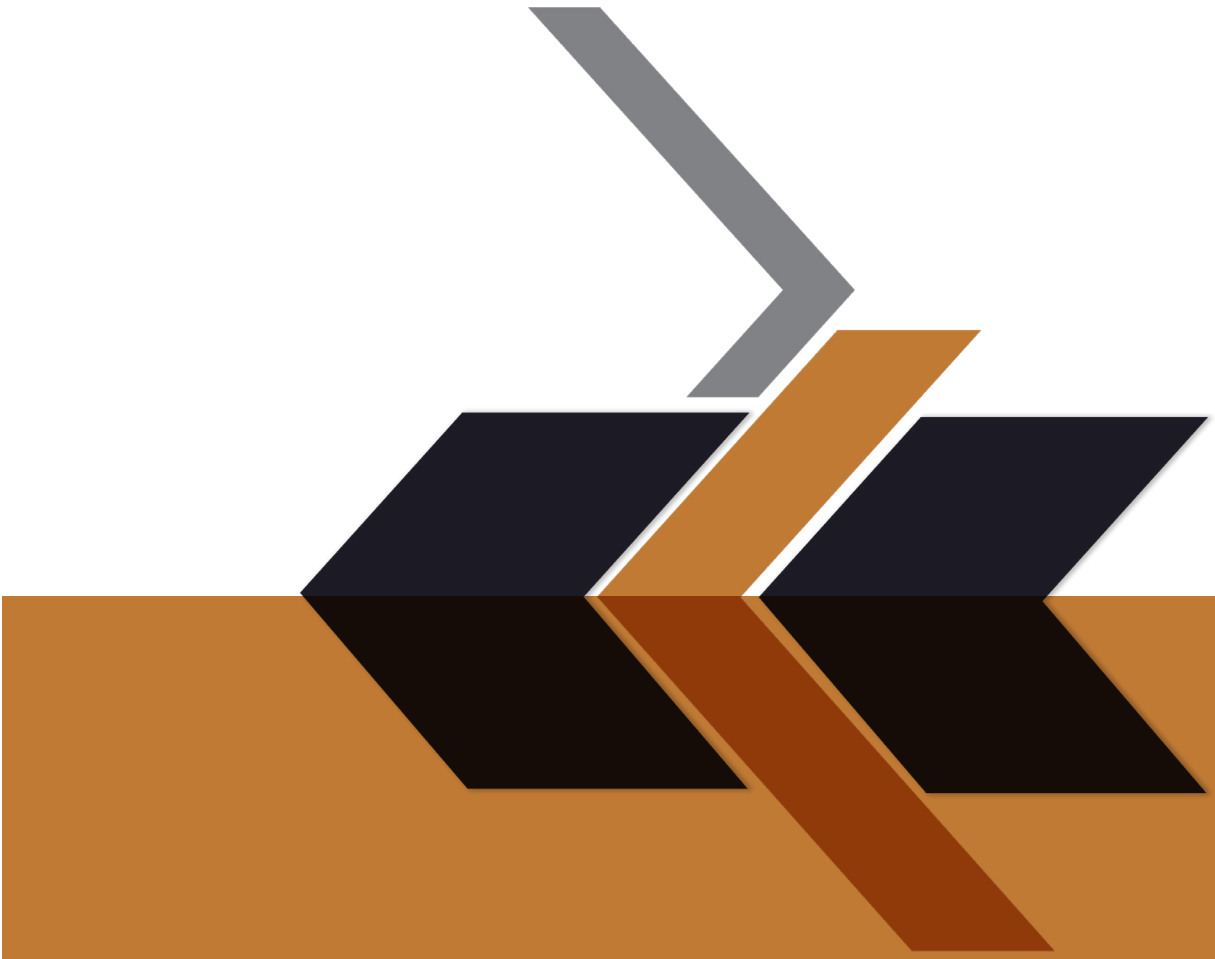

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg